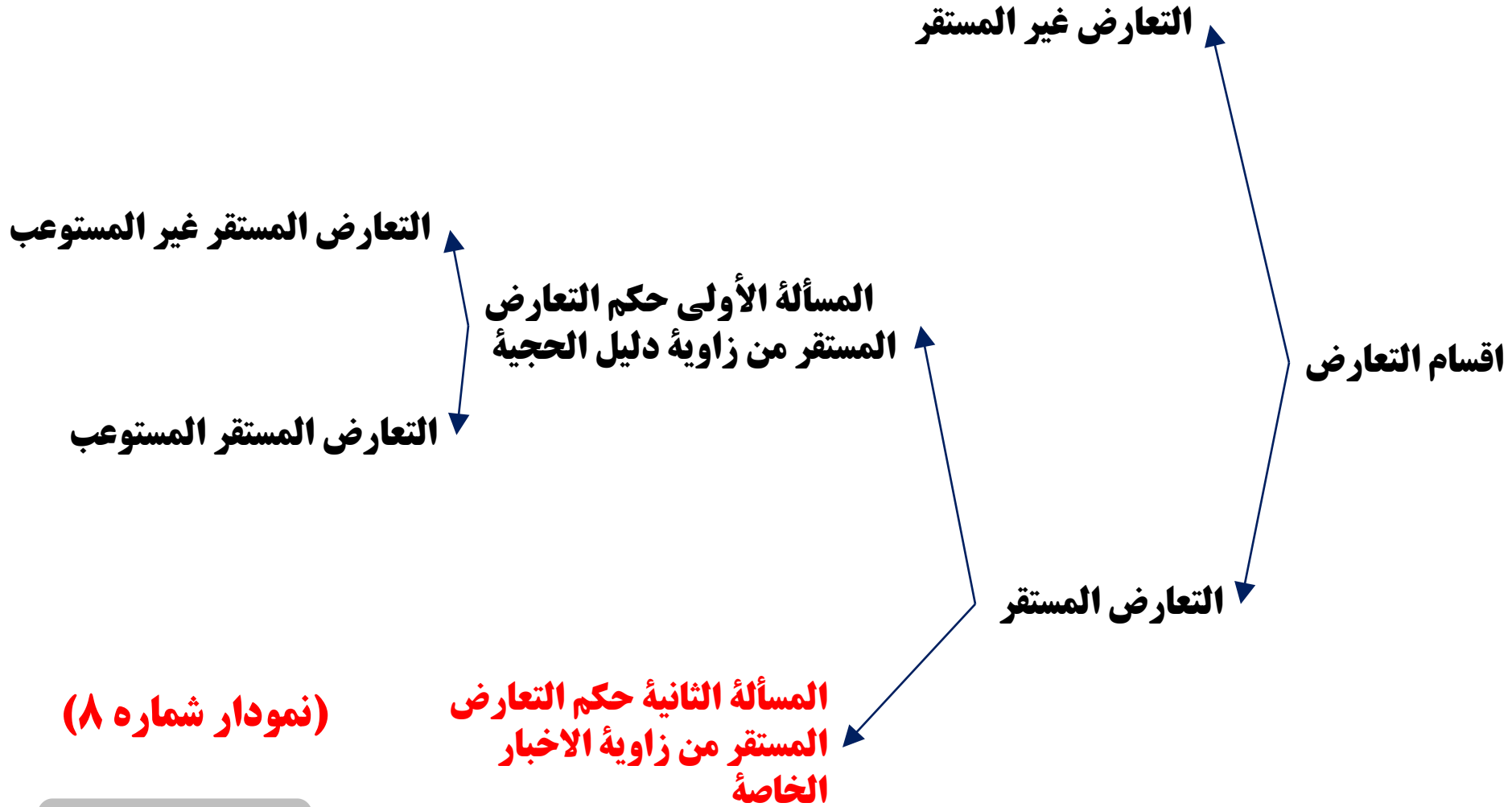


علم أصول الفقه

١٤-١٢-٨٩ التعارض المستقر من زاوية
الاخبار الخاصة

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني



۱ - أخبار الطرح

المسألة الثانية حكم التعارض
المستقر من زاوية الاخبار
الخاصة

۲ - أخبار العلاج

أ - أخبار التخيير

ب - أخبار الترجيح

ج - أخبار التوقف و الإرجاء

أخبار الترجيح

- و أما الأخبار الدالة على المرجحات و تقديم أحد الخبرين المتعارضين على أساسها فهي عديدة و مختلفة، و تنسيقاً للبحث عنها نصفها إلى أربعة أصناف.
- ١ - ما يدل على الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة.
- ٢ - ما يدل على الترجيح بالشهرة.
- ٣ - ما يدل على الترجيح بالأحدثية.
- ٤ - ما يدل على الترجيح بصفات الراوى.

أخبار الترجيح

- ١ - الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة
- و الأخبار الدالة على الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة كثيرة، إلا أن أهمها و أصحها ما رواه قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندى فى رسالته التى ألفها فى أحوال أحاديث أصحابنا

أخبار الترجيح

- ٣٣٣٦٢ سعيد بن هبة الله الراوندي في رسالته التي ألفها في أحوال أحاديث أصحابنا وإثبات صحتها عن محمد و علي ابني علي بن عبد الصمد عن أبيهما عن أبي البركات علي بن الحسين عن أبي جعفر بن بابويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أيوب بن نوح عن محمد بن أبي عمير عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قال الصادق ع إذا وردَ عليكم حديثان مختلفان فأعرضوهما على كتاب الله - فما وافق كتاب الله فخذوه و ما خالف كتاب الله فردوه فإن لم تجدوهما في كتاب الله - فأعرضوهما على أخبار العامة - فما وافق أخبارهم فذروه و ما خالف أخبارهم فخذوه

أخبار الترجيح

- ومنها - صحيحة الحسن بن الجهم و هي كسابقتها في الدلالة.

أخبار الترجيح

• ٣٣٣٦٤ * وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنِ السَّعْدِ أَبِي بَدِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ قَالَ قُلْتُ لِلْعَبْدِ الصَّالِحِ ع هَلْ يَسْعُنَا فِيمَا وَرَدَّ عَلَيْنَا مِنْكُمْ إِلَّا التَّسْلِيمَ لَكُمْ فَقَالَ لَا وَاللَّهِ لَا يَسْعُكُمْ إِلَّا التَّسْلِيمُ لَنَا فَقُلْتُ فَيُرَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع شَيْءٌ وَيُرَوَى عَنْهُ خِلَافُهُ فَبِأَيِّهِمَا نَأْخُذُ فَقَالَ خُذْ بِمَا خَالَفَ الْقَوْمَ - وَ مَا وَافَقَ الْقَوْمَ فَاجْتَنِبْهُ.

• * سعيد بن هبة الله الراوندي في رسالته التي ألفها في أحوال أحاديث أصحابنا و إثبات صحتها عن محمد بن علي بن عبد الصمد عن أبيه عن أبي البركات علي بن الحسين [تعليق] عن ابن بابويه [ضمير]

أخبار الترجيح

- و من جملة ما يدل على الترجيح بهذا المرجح، مقبولة عمر بن حنظلة و مرفوعة زرارة اللتان يقع الحديث عن مفادهما مفصلاً في الترجيح بالصفات.
- و هكذا يتضح أن الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة تام على أساس رواية الراوندي المتضمنة للترجیح بهما بنحو الترتب و الطولية بينهما.

أخبار الترجيح

- و أما الأخبار الدالة على المرجحات و تقديم أحد الخبرين المتعارضين على أساسها فهي عديدة و مختلفة، و تنسيقاً للبحث عنها نصفها إلى أربعة أصناف.
- ١ - ما يدل على الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة.
- ٢ - ما يدل على الترجيح بالشهرة.
- ٣ - ما يدل على الترجيح بالأحدثية.
- ٤ - ما يدل على الترجيح بصفات الراوى.

٢ - الترجيح بالشهرة

- و أهم ما يدل على هذا المرجح المقبولة و المرفوعة اللتان سوف يأتي الحديث عنهما مفصلاً في الترجيح بالصفات.
- و هناك رواية للطبرسي ورد فيها: «و رُويَ عَنْهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا اخْتَلَفَتْ أَحَادِيثُنَا عَلَيْكُمْ فَخُذُوا بِمَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ شِيعَتُنَا فَإِنَّهُ لَا رَيْبَ فِيهِ» «».

٢ - الترجيح بالشهرة

- ٣٣٣٧٦ (أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي في الاحتجاج) قال و
رُوي عنهم ع أنهم قالوا إذا اختلفت أحاديثنا عليكم فخذوا بما
اجتمعت عليه شيعتنا فإنه لا ريب فيه

٢ - الترجيح بالشهرة

- و المراد باجتماع الشيعة:
- إن كان الاجتماع في الرواية فهو مساوق مع التواتر و لا إشكال حينئذ في لزوم العمل به و طرح الخبر المخالف له،
- و إن كان المراد اجتماع الشيعة عليه في العمل و الفتوى كان معناه مرجحية الشهرة الفتوائية، و لا يبعد ظهورها في الأخير باعتبار إضافة الاجتماع فيها إلى الشيعة لا إلى الرواة بالخصوص مما يناسب أن يكون المراد منه الاجتماع في الرأي و العمل.

٢ - الترجيح بالشهرة

- و الرواية و إن كانت ضعيفة سنداً بالإرسال، إلا أن مفادها يثبت في الفقه كثيراً على مقتضى القاعدة، لأن اجتماع الشيعة إن لم يورث الاطمئنان الشخصي للفقهاء بالحكم فكثيراً ما يكشف عن خلل في الخبر المخالف له بنحو يسقطه عن الحجية.

٢ - الترجيح بالشهرة

- و هذه الطائفة من أخبار الترجيح لو تمت سنداً و دلالة تقدمت على أخبار التخيير بالتخصيص،
- و أما نسبتها إلى خبر الراوندى و غيره مما دل على الترجيح بموافقة الكتاب و مخالفة العامة فعموم من وجه، و سوف يأتي مزيد توضيح لهذه النقطة لدى التعليق على الاستدلال بالمقبولة و المرفوعة.

٣ - الترجيح بالأحدثية

- و المراد بالأحدثية، صدور الخبر في زمن متأخر عن زمن صدور الآخر و أهم ما ورد في لسان هذا الترجيح كمرجح لأحد المتعارضين على الآخر روايتان:

٣ - الترجيح بالأحذية

- إحداهما - رواية هشام بن سالم عن أبي عمرو الكناني قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا عمراً رأيت لو حدثتكَ بحديثٍ أو أفتيتكَ بفتياً ثم جئتنى بعد ذلك فسألتني عنه فأخبرتكَ بخلاف ذلك بأيهما كنت تأخذ؟ قلت: بأحدهما و أدع الآخر. فقال، قد أصبت يا أبا عمرو، أباي الله إلا أن يعبد سراً. أما والله لأن فعلتم ذلك إنه لخير لي ولكم، وأبي الله عز وجل لنا ولكم في دينه إلا التقيّة» «».

٣ - الترجيح بالأحذية

• ٣٣٣٥٠ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الْكِنَانِيِّ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَا بَا عَمْرٍو أَرَأَيْتَ لَوْ حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثٍ أَوْ أَفْتَيْتُكَ بِفَتْيَا ثُمَّ جِئْتَنِي بَعْدَ ذَلِكَ فَسَأَلْتَنِي عَنْهُ فَأَخْبَرْتُكَ بِخِلَافِ مَا كُنْتُ أَخْبَرْتُكَ أَوْ أَفْتَيْتُكَ بِخِلَافِ ذَلِكَ بَأَيِّهِمَا كُنْتَ تَأْخُذُ قُلْتُ بِأَحَدِثَهُمَا وَ أَدْعُ الْآخَرَ فَقَالَ قَدْ أَصَبْتَ يَا بَا عَمْرٍو - أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُعْبَدَ سِرًّا أَمَا وَ اللَّهُ لَئِنْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ إِنَّهُ لَخَيْرٌ لِي وَ لَكُمْ أَبِي اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ لَنَا فِي دِينِهِ إِلَّا التَّقِيَّةَ

٣ - الترجيح بالأحذية

- و الثانية - رواية الحسين بن مختار عن **بعض أصحابنا** عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أ رأيتك لو حدثتكَ بحديث العام ثم جئتني من قابل فحدثتكَ بخلافه بأيهما كنت تأخذ؟ قال: قلتُ. كنتُ آخذُ بالأخيرِ. فقال: رَحِمَكَ اللهُ» «».

٣ - الترجيح بالأحذية

- ٣٣٣٤٠ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَرَأَيْتَكَ لَوْ حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثِ الْعَامِ ثُمَّ جِئْتَنِي مِنْ قَابِلٍ فَحَدَّثْتُكَ بِخِلَافِهِ بَايَهُمَا كُنْتَ تَأْخُذُ قَالَ كُنْتُ آخِذٌ بِالْأَخِيرِ فَقَالَ لِي رَحِمَكَ اللَّهُ
- أَقُولُ يُظْهِرُ مِنَ الصَّدُوقِ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى زَمَانِ الْإِمَامِ خَاصَّةً فَإِنَّهُ قَالَ فِي تَوْجِيهِهِ إِنَّ كُلَّ إِمَامٍ أَعْلَمُ بِأَحْكَامِ زَمَانِهِ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ أَنْتَهَى وَ هُوَ مُوَافِقٌ لِظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَ عَلَى هَذَا يُضَعَّفُ التَّرْجِيحُ بِهِ فِي زَمَانِ الْغَيْبَةِ وَ فِي تَطَاوُلِ الْأَزْمِنَةِ وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَ اللَّهُ أَعْلَمُ

٣ - الترجيح بالأحدثية

- و البحث عن هذه الطائفة من أخبار الترجيح يقع فى نقاط:
- النقطة الأولى - حول سند الروايتين.
- أما الرواية الثانية فهى ساقطة سناً باعتبار الإرسال الواقع فيه. و أما الرواية الأولى فهى ضعيفة بأبى عمرو الكنانى الذى لم يثبت توثيقه.
-

٣ - الترجيح بالأحدثية

- نعم قد نقل السيد البروجردى - قده - فى جامع أحاديث الشيعة سنداً آخر لها عن صاحب الوسائل عن البرقى فى المحاسن عن أبيه عن محمد بن أبى عمير عن هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام مثله.

٣ - الترجيح بالأحدثية

- و هذا سند صحيح يمكن أن يتم علي أساسه الحديث إلا أن الظاهر سقوط أبي عمرو في هذا السند سهواً فهشام بن سالم ينقل الرواية عن أبي عمرو الكنانى أيضاً، و القرينة على ذلك توجه الخطاب إلى أبي عمرو في كلام الإمام عليه السلام مرتين*.
- و لو تنزلنا عن ذلك وقع التهافت فى النقل بين السندين بعد استبعاد كونهما روايتين.
- *من الممكن حضور هشام فى مجلس تخاطب الإمام مع أبي عمرو و إن كان بعيداً.

٣ - الترجيح بالأحدثية

- النقطة الرابعة - حول دلالة هذه الطائفة على الترجيح بالأحدثية.
- و الصحيح أنها لو فرض تمامية دلالتها على الترجيح فإنما تدل عليه في غير محل الكلام، لأن الترجيح بالأحدثية حكم تعبدى بحث لا يطابق القواعد العقلائية المرتكزة في باب الطريقة فلا محالة يقتصر فيه على مورد النص بعد أن لم يكن فيه إطلاق لفظي.

٣ - الترجيح بالأحدثية

- فإن كلمات الأئمة عليهم السلام تنظر جميعاً إلى وقت واحد و تكشف عن حكم شرع في صدر الإسلام فلا أثر لمجرد كون أحد الخبرين أحدث من الآخر صدوراً في الكاشفية و الطريقية التي هي ملاك الحجية و الاعتبار.

٣ - الترجيح بالأحدثية

• و مورد هذه الطائفة تتضمن خصوصيتين:

• أولاهما - كون الحديثين قطعيين سنداً و مسموعين من الإمام عليه السلام مباشرة فلا يمكن التعدي منهما إلى الظنيين، لاحتمال دخل القطع بالصدور في هذا الحكم، إذ ليس حكماً واقعياً حتى يكون ظاهراً أخذ قيد القطع في لسان دليله كونه طريقاً إلى الواقع المقطوع به، بل هو حكم ظاهري تعبدى يعقل أن يكون للشك و اليقين دخل فيه.

٣ - الترجيح بالأحدثية

- ثانيتهما - معاصرة السامع للحديث الأحدث و حضوره في مجلس الصدور، لأن المفروض فيها ذلك بمقتضى قوله عليه السلام **تم جئتني من قابل فحدثك بخلافه**، فعمل لهذه الخصوصية دخلاً في الحكم المذكور أيضاً.

٣ - الترجيح بالأحدثية

- و هذه الخصوصية بنفسها يمكن إبرازها أيضا في رواية أخرى من هذه الطائفة و هي رواية معلى بن خنيس قال: «قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام إذا جاءَ حديثٌ عن أولكم و حديثٌ عن آخركم بأيّهما نأخذُ؟ فقال: خذوا به حتى يبلغكم عن الحى فإن بلغكم عن الحى فخذوا بقوله» «».

٣ - الترجيح بالأحذية

- ٣٣٣٤١ وَ عَنْهُ (عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِذَا جَاءَ حَدِيثٌ عَنْ أَوْلَادِكُمْ وَ حَدِيثٌ عَنْ آخِرِكُمْ بَأَيِّهِمَا نَأْخُذُ فَقَالَ خُذُوا بِهِ حَتَّى يَبْلُغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ فَإِنْ بَلَغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ فَخُذُوا بِقَوْلِهِ قَالَ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنَّا وَ اللَّهُ لَا نُدْخِلُكُمْ إِلَّا فِيْمَا يَسْعُكُمْ

٣ - الترجيح بالأحدثية

- فإن هذه الرواية قد لا يتجه في حقها احتمال اختصاصها بمعلومي الصدور، لأنه قد عبر فيها بمجىء الحديث الذي قد يدعى إطلاقه للأخبار الآحاد، إلا أن الخصوصية الثانية واضحة في موردها.
- مضافاً إلى ضعف سندها*.

• *بل سندها صحيح.

٣ - الترجيح بالأحدثية

- و التحقيق أن هذه الطائفة ليست من أدلة الترجيح أصلاً بل مفادها أمر آخر. و توضيح ذلك:

٣ - الترجيح بالأحدثية

- أن الحديث الأحدث المسموع من الإمام عليه السلام فيه ظهوران:
- أحدهما الظهور في كونه بصدد بيان الحكم الواقعي العام.
- والثاني ظهوره في بيان وظيفة السامع الفعلية التي قد تكون واقعية و قد تكون لظروف التقية - كما في قصة علي بن يقطين مع الإمام موسى بن جعفر عليه السلام -
- و الظاهر أن المقصود من الأخذ بالأحدث في هذه الروايات ملاحظة الظهور الثاني في حق السامع و التأكيد على لزوم اتباعه على كل حال، لا ترجيح الأحدث بلحاظ ظهوره الأول الكاشف عن الحكم الواقعي العام.

٣ - الترجيح بالأحدثية

- و مما يشهد لهذا الفهم، مضافاً إلى كون الأحدثية لا تتضمن أية مناسبة عقلائية للترجيح في باب الحجية فمن المستبعد جداً افتراض دخلها شرعاً في هذا الباب، التفات السائل لهذا الترجيح بنفسه حيث أجاب على سؤال الإمام بأنه يأخذ بالأحدث، مما يعني أن هذا المعنى كان واضحاً مركزاً لدى العرف، و ذلك لا يكون إلا بالاعتبار الذي أوضحناه.

٣ - الترجيح بالأحذية

- و أيضا مما يعزز هذا الفهم، ما ورد في ذيل رواية الكنانى، من قوله عليه السلام «أبى الله إلا أن يعبد سرّاً، أما والله لئن فعلتم ذلك انه لخير لى و لكم و أبى الله عز و جل لنا و لكم فى دينه إلا التقيه».
- و هذا صريح فى أن نظر الإمام عليه السلام على تقدير صدور الحديث - إلى ما هو وظيفة السامع بالفعل و لو من أجل التقيه.

٣ - الترجيح بالأحدثية

- و أخيراً يمكننا أن نستظهر هذا المعنى من هذه الروايات و ما افترض فيها من سماع المكلف بنفسه الحديث المخالف لما كان يعرفه من رأى الإمام عليه السلام سابقاً الذي يعنى قطعية الحديثين سنداً و دلالة المستدعى حصول القطع عرفاً بأن ما وافق منهما العامة إنما صدر مراعاة لظروف التقية المعاشة وقتئذٍ، فيكون مساقها مساق روايات أخرى وردت بهذا الشأن من قبيل رواية أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال لي: يا زيادُ ما تقول لو أفتينا رجلاً ممن يتولانا بشيءٍ من التقيّة؟ قال: قلتُ له: أنت أعلمُ جعلتُ فداك. قال: إن أخذَ به فهو خيرٌ له و أعظمُ أجراً.

٣ - الترجيح بالأحدثية

• ٣٣٣٣٥ و عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَّابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ لِي يَا زِيَادُ مَا تَقُولُ لَوْ أَفْتَيْنَا رَجُلًا مِمَّنْ يَتَوَلَّانَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّقِيَّةِ قَالَ قُلْتُ لَهُ أَنْتَ أَعْلَمُ جُعِلَتْ فِدَاكَ قَالَ إِنْ أَخَذَ بِهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَعْظَمُ أَجْرًا قَالَ وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى إِنْ أَخَذَ بِهِ أَجْرٌ وَإِنْ تَرَكَهُ وَاللَّهِ أَثَمٌ

• أَقُولُ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَمْ يُعْلَمَ كَوْنُهُ تَقِيَّةً لِعَدَمِ وُجُودِ مُعَارَضَةٍ لِمَا مَضَى وَ يَأْتِي أَوْ مَخْصُوصٌ بِوَقْتِ التَّقِيَّةِ

٣ - الترجيح بالأحذية

- قَالَ: وَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: إِنْ أَخَذَ بِهِ أَجْرًا وَإِنْ تَرَكَهُ وَاللَّهُ أَثِمٌ.»
- وَ مَا عَنِ الْخَثْعَمِيِّ: قَالَ «سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَنْ عَرَفَ أَنَا لَا نَقُولُ إِلَّا حَقًّا فَلْيَكْتَفِ بِمَا يَعْلَمُ مِنَّا سَمِعَ مِنَّا خِلَافَ مَا يَعْلَمُ فَلْيَعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ دِفَاعًا مِنَّا عَنْهُ»«».
- فَالصَّحِيحُ عَدَمُ التَّرْجِيحِ بِالْأَحْذِيَةِ.

٣ - الترجيح بالأحذية

- الفائدة التاسعة: في أن من طرق الترجيح الأخذ بالمتأخر
- روى ثقة الإسلام قدس سره في (الكافي) بسنده عن الحسين بن المختار، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أرايتك لو حدثتك بحديث العام، ثم جئتنى من قابل فحدثتك بخلافه، فبأيهما كنت تأخذ؟». قال: كنت آخذ بالأخير. فقال لي: «يرحمك الله» «٢».
- و روى فيه أيضا بسنده عن المعلى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إذا جاء حديث عن أولكم و حديث عن آخركم [ف] بأيهما نأخذ «٣»؟ قال: «خذوا به حتى يبلغكم عن الحي ... خذوا بقوله». قال: ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: «انا و الله لا ندخلكم إلا فيما يسعكم» «٤». قال في (الكافي) بعد نقل هذا الخبر: (و في حديث آخر: «خذوا بالأحدث») «٥».

٣ - الترجيح بالأحدثية

- و يستفاد من هذين الخبرين أن من جملة الطرق المرجحة عند التعارض الأخذ بالأخير، و لم أقف على من عدّ ذلك في طرق الترجيح من الأخبار، فضلا عن العمل عليه في ذلك المضمار سوى شيخنا الصدوق - عطر الله مرقدہ - في (الفقيه) في باب الرجل يوصى للرجلين، حيث نقل فيه خبرين «١» توهم أنهما مختلفان، ثم قال: (و لو صح الخبران جميعا لكان الواجب الأخذ بقول الأخير، كما أمر به الصادق عليه السلام، و ذلك لأن الأخبار لها وجوه و معان، و كل إمام أعلم بزمانه و أحكامه من غيره من الناس) «٢» انتهى.

٣ - الترجيح بالأحدثية

- أقول: لا يخفى أن العمل بهذا الوجه في زمانهم عليهم السلام لا إشكال فيه؛ وذلك لأن الاختلاف المذكور ناشئ عن التقية، لقصد الدفع عن الشيعة، كما يشير إليه قوله عليه السلام في الخبر الثاني: «إنا والله لا ندخلكم إلّا فيما يسعكم».

٣ - الترجيح بالأحدثية

- وحينئذ، فالوجه في الأمر بالأخذ بالآخر، أنه لو كان التقيّة في الأول فالآخر رافع لها، فيجب الأخذ به «٣» لكونه هو الحكم الواقعي و لا صارف عنه ثمة، و إن كان التقيّة في الثاني وجب الأخذ به لدفع الضرر.

٣ - الترجيح بالأحدثية

- و أمّا بالنسبة إلى مثل زماننا هذا، فالظاهر أنه لا يتجه العمل بذلك على الإطلاق؛ لجواز أن يحصل العلم بأن الثاني إنّما ورد عليّ سبيل التقيّة، و الحال أن المكلف يومئذ ليس في تقيّة، فإنه يتحتم عليه العمل بالأوّل. و لو لم يعلم كون الثاني بخصوصه تقيّة، بل صار احتمال التقيّة قائماً بالنسبة إليهما، فالواجب حينئذ هو التخيير أو الوقف بناء على ظواهر الأخبار أو الاحتياط، كما قدمنا الإشارة إليه في الفائدة السابعة «٤».

٤ - الترجيح بالصفات:

- و مهم ما يستدل به على الترجيح بصفات الراوى، مقبولة عمر بن حنظلة و مرفوعة زرارة.

٤ - الترجيح بالصفات:

- ١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا بَيْنَهُمَا مُنَازَعَةٌ فِي دَيْنٍ أَوْ مِيرَاثٍ فَتَحَاكَمَا إِلَى السُّلْطَانِ وَ إِلَى الْقُضَاةِ أَيْحِلُّ ذَلِكَ قَالَ مَنْ تَحَاكَمَ إِلَيْهِمْ فِي حَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ فَإِنَّمَا تَحَاكَمَ إِلَى الطَّاغُوتِ وَ مَا يَحْكُمُ لَهُ فَإِنَّمَا يَأْخُذُ سُحْتًا وَ إِن كَانَ حَقًّا ثَابِتًا لَأَنَّهُ أَخَذَهُ بِحُكْمِ الطَّاغُوتِ وَ قَدْ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُكْفَرَ بِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَ قَدْ أُمِرُوا أَنْ يُكْفَرُوا بِهِ

٤ - الترجيح بالصفات:

- قُلْتُ فَكَيْفَ يَصْنَعَانِ قَالَ يَنْظُرَانِ إِلَى مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مِمَّنْ قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا وَنَظَرَ فِي حَلَالِنَا وَحَرَامِنَا وَ عَرَفَ أَحْكَامَنَا فَلْيَرْضُوا بِهِ حَكْمًا فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا فَلَمْ يَقْبَلْهُ مِنْهُ فَإِنَّمَا اسْتَخَفَّ بِحُكْمِ اللَّهِ وَ عَلَيْنَا رَدٌّ وَ الرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ عَلَى اللَّهِ وَ هُوَ عَلَى حَدِّ الشَّرْكِ بِاللَّهِ

٤ - الترجيح بالصفات:

- قُلْتُ فَإِنْ كَانَ كُلُّ رَجُلٍ اخْتَارَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا فَرَضِيًّا أَنْ يَكُونَ النَّاطِرِينَ فِي حَقِّهِمَا وَ اخْتَلَفَا فِيمَا حَكَمَا وَ كِلَاهُمَا اخْتَلَفَا فِي حَدِيثِكُمْ - قَالَ الْحَكْمُ مَا حَكَمَ بِهِ أَعْدُلُهُمَا وَ أَفْقَهُهُمَا وَ أَصْدَقُهُمَا فِي الْحَدِيثِ وَ أَوْرَعُهُمَا وَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى مَا يَحْكُمُ بِهِ الْآخَرُ

٤ - الترجيح بالصفات:

- قَالَ قُلْتُ فَإِنَّهُمَا عَدْلَانِ مَرْضِيَّانِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا لَا يُفْضَلُ وَاحِدُهُمَا عَلَى الْآخَرَ قَالَ فَقَالَ يُنْظَرُ إِلَى مَا كَانَ مِنْ رَوَايَتِهِمْ عَنَّا فِي ذَلِكَ الَّذِي حَكَمْنَا بِهِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِكَ فَيُؤْخَذُ بِهِ مِنْ حُكْمِنَا وَ يُتْرَكُ الشَّاذُّ الَّذِي لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عِنْدَ أَصْحَابِكَ فَإِنَّ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ لَا رَيْبَ فِيهِ

٤ - الترجيح بالصفات:

• وَ إِنَّمَا الْأُمُورُ ثَلَاثَةٌ أَمْرٌ بَيْنَ رُشْدِهِ فَيَتَّبَعُ وَ أَمْرٌ بَيْنَ غِيِّهِ فَيُجْتَنَبُ وَ أَمْرٌ مُشْكِلٌ يُرَدُّ عِلْمُهُ إِلَى اللَّهِ وَ إِلَى رَسُولِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص حَلَالٌ بَيْنَ حَرَامٍ بَيْنَ وَ شُبُهَاتٍ بَيْنَ ذَلِكَ فَمَنْ تَرَكَ الشُّبُهَاتِ نَجَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ وَ مَنْ أَخَذَ بِالشُّبُهَاتِ ارْتَكَبَ الْمُحَرَّمَاتِ وَ هَلَكَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ

٤ - الترجيح بالصفات:

- قُلْتُ فَإِنْ كَانَ الْخَبْرَانِ عَنْكُمَا مَشْهُورَيْنِ قَدْ رَوَاهُمَا الثَّقَاتُ عَنْكُمْ قَالَ يُنْظَرُ فَمَا وَافَقَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَخَالَفَ الْعَامَّةَ فَيُؤْخَذُ بِهِ وَ يُتْرَكُ مَا خَالَفَ حُكْمَهُ حُكْمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَافَقَ الْعَامَّةَ

٤ - الترجيح بالصفات:

- قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الْفَقِيهَانِ عَرَفَا حُكْمَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ وَ وَجَدْنَا أَحَدَ الْخَبَرَيْنِ مُوَافِقًا لِلْعَامَّةِ وَ الْآخَرَ مُخَالَفًا لَهُمْ بِأَيِّ الْخَبَرَيْنِ يُؤْخَذُ قَالَ مَا خَالَفَ الْعَامَّةَ فِيهِ الرَّشَادُ
- فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَإِنْ وَافَقَهُمَا الْخَبْرَانِ جَمِيعًا قَالَ يُنْظَرُ إِلَى مَا هُمْ إِلَيْهِ أَمِيلُ حُكْمَهُمْ وَ قُضَايَتُهُمْ فَيُتْرَكُ وَ يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ
- قُلْتُ فَإِنْ وَافَقَ حُكْمَهُمُ الْخَبَرَيْنِ جَمِيعًا قَالَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَرْجَاهُ حَتَّى تَلْقَى إِمَامَكَ فَإِنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ الشُّبُهَاتِ خَيْرٌ مِنَ الْاِقْتِحَامِ فِي الْهَلَكَاتِ

٤ - الترجيح بالصفات:

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى نَحْوَهُ
- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ وَ خَالَفَ الْعَامَّةَ فَيُؤْخَذُ بِهِ - قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ وَجَدْنَا أَحَدَ الْخَبَرَيْنِ
- وَ رَوَاهُ الطَّبْرَسِيُّ فِي الْإِحْتِجَاجِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ نَحْوَهُ